اسطنبولي ، أبوالقاسم ، حجازي و فهمي

٣٧ ش ٢٠٠ دجلة المعادي، القاهرة، مصر
ص.ب: ٢٥٠ المعادي

تليفون: ٢٥١٩٢٤٨٥ ٢٠٢+
بريد الكتروني : info@uhy-united.com
موقع الكتروني : www.uhy-united.com

تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة شركة العربية للصناعات المعدنية والاستثمارات (العربية للمحابس سابقا) (شركة مساهمة مصرية) عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الى السادة مساهمي / شركة العربية للصناعات المعدنية والاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة شركة **العربية للصناعات المعدنية والاستثمارات** (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ المرفق.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة. كما أنه مسئول عن التأكد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقا للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية مراجع الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج بتأكد محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الادارة المرفق لم يتم إعداده وفقا وفقا للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وذلك أستنادا إلى إجراءات التأكد المحدود التى قمنا بها.
وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقا للمعيار المصرى لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية " ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهنى بما فيها متطلبات الاستقلالية ، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الادارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده فى كافة جوانبه الجوهرية طبقا لمتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية.
إن الاجراءات التى يتم أدائها فى مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهى أضيق نطاقا من تلك التى يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالى فإن مستوى التأكد الذى يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذى يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.
تستند الإجراءات التى قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصى وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الاجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات الشركة
وطبقا لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الادارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم فى كيفية إعداد التقرير طبقا للنموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الادارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الادارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع التعلميات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦.
- مطابقة المحتويات المعروضه بنموذج تقرير مجلس الادارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى الشركة.

وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت اجراءاتنا فى الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو إكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية، كما لم تمتد أجراءاتنا لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة، وقد أعد هذا التقرير إستيفاءا لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض أخر وبالتالى فهو لايصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجلة.
ونحن نعتقد أن الأدلة التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التى تنفذها المنشأت للالتزام بالقواعد الادارية والقانونية تعتمد على الاشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لإهداف تلك الإجراءات وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفى بعض الحالات لايوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه، كما نود الاشارة إلى أن تصميم إجراءات الإلتزام تتبع أفضل التطبيقات التى تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.
كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما اخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة عن مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.
ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساسًا لاستنتاجنا.
وقد أُعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للأستخدام إلا للغرض الذي أُعد من أجله.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

لم يرد بتقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة موقف الشركة من الالتزام بما يلي كما لم يرد بالتقرير مبررات عدم الالتزام بما يلي:

١- عدم الالتزام بالنسبة المقررة من العنصر النسائي في تشكيل مجلس الإدارة " ٢٥٪ أو عضوين علي الأقل "
٢- لم يتضمن تشكيل مجلس الإدارة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ عضوا منتدبا .
٣- عدم الالتزام بعقد اجتماع الجمعية العامة العادية لمناقشة القوائم المالية السنوية في المواعيد القانونية وفقا لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .
٤- لم يتضمن التقرير قيام مجلس الإدارة بتكوين الإدارات الاتيه (مراجعة داخلية / المخاطر / الالتزام / الحوكمة)
٥- لم يتضمن التقرير قيام مجلس الإدارة بتكوين لجان تابعة مثل (ترشيحات / الاستثمار / مكافئات وحوافز/ مخاطر / حوكمة)
٦- لم يتضمن التقرير قيام مجلس الإدارة بإصدار بعض التقارير مثل (التقرير السنوي – تقرير الاستدامة)
٧- لايوجد سياسة لحوكمة الشركة / سياسة المسئولية الاجتماعية .
٨- الجمع بين منصب المدير المالي وامين السر ومسئول الاتصال لشخص واحد .

٩- لم يتضمن الموقع الالكتروني للشركة مايلي :
أ- التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٥
ب- القوائم المالية ونتائج الاعمال
ت- سياسة حوكمة الشركات
ث- سياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية
ج- تشكيل مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا
ح- كيفية تلقي مقترحات وشكاوي العملاء

١٠- عدم تضمين تقرير الحوكمة لما يلي :
أ- مدي الالتزام بقواعد الحوكمة ومبررات عدم الالتزام ، وخطة استكمال تطبيقات قواعد الحوكمة
ب- الهيكل التنظيمي
ت- خطة تتابع السلطة
ث- مااتخذ من إجراءات رقابية اوقضائية ضد الشركة او أعضاء مجلس ادارتها
ج- تقييم أداء المجلس والإدارة التنفيذية
ح- تقييم نظم الرقابة الداخلية
خ- العلاقات مع المساهمين

استنتاج متحفظ

وفيما عدا عدم استكمال الفقرات الموضحة أعلاه، فإن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبه الهامة – عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وفقًا للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

القاهرة في ٢٦ يوليو ٢٠٢٦

UHY United
المتحدون للمراجعة والضرائب والإستشارات والخدمات المالية
٣٧ شارع ٢٠٠ المعادى

مراقب الحسابات

محسن حمودة محمود حجاب
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
س . م . م رقم (٧٨١٠)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٢)
المتحدون للمراجعة والضرائب
(UHY-United)